(درجات الحاجة البديعيّة في النصّ العربيّ الأدبيّ)

بحث مقدَّم للمشاركة في المؤتمر الدوليّ التاسع للغة العربيّة المنعقد في دبيّ

مقدمـّـه : محمـّـد مصطفـــى الســــماعيـل

مقدّمة :

الحمد للهِ العليم الحكيم ، يرفع الذين آمنوا والذين أوتوا العلم درجاتٍ ، وأصلّي وأسلّم على المعلّم الأول ، أفصحِ العرب ، كريمِ النسب ، سيدِنا محمّد رسول الله ﷺ ، وعلى آل بيته الأطهار ، وصحابته الأخيار ، نجومِ الهدى ، والسرُج المنيرةِ لِمَن اهتدى ، وبعد :

تتفاوت درجاتُ حاجة الكلام ـ وأخصّ الأدبيّ منه ـ إلى عموم المحسّنات البلاغيّة التي تزيده بهاءً وتُسبل عليه حِلية أدبيّة برّاقة ، وأعني بالحاجة هنا : الحاجةَ الجماليّة ، كحاجة العروس إلى الحُليّ ، فقد يكفيها ثوبٌ أبيض لزفافها ، ولكن لن تكتملَ الصورة ويحسُنَ المشهد حتى يأخذ الحُليُّ مكانَه مِن جسدها ، والعباراتُ ما هي إلا عرائس لا يكتمل حُسنُها بنسج الكلام الصحيح الفصيح ، وصحّةِ الوقوف على أواخر الكلمات فيها فحسب ، فلا بُدّ مِن يواقيتَ لغوية، وحُلىً بلاغية تزفّها إلى نظر القارئ وأذن السامع كأجمل ما تُزَفّ عروسٌ ، ولأجل ذلك فإنّ هذه الحاجة تختلف بين نظمٍ وآخر ، فلا تقاس حاجة النصّ الشعري إلى المحسنات على حاجة منثور العرب ، فالحُكمُ على رفعة النظم الشعريّ لا يكون حسب كثرة وقلّة المحسنات التي ذكرها الشعراء في أشعارهم ، كما هو الأمر مثلاً في منثور العرب ، وإنما يُحكَم حسب المحسنات الأكثر تألقاً ولمعاناً وظهوراً ، كما يُحكَم على العروس بأكثر المجوهرات تميّزاً ولمعاناً وظهوراً وثمناً ، فعندما يوجد فنّ التشريعُ مثلاً فثمّة التميّز والظهور، وكذلك عندما يتوافر التصريعُ بالحدود التي تجمّل الشعر فثمّة التألق والمتعة ، وهكذا .

وإنّ مفهوم المحسّنات الكلاميّة يَصدقُ على قسمي البيان والبديع دوماً ، وعلى المعاني أحياناً ، لأنّ موضوعاتِ علم المعاني مصنَّفة في دائرة بنية الكلام الرئيسةِ لا في كونها محسّناتٍ، غيرَ أنّ البديع اشتهر بإطلاق المحسّنات عليه ، بقسميها المعنويّ واللفظيّ ، لذلك ستدور هذه الدراسة داخل دائرة المحسّنات البديعيّة لا تتعدّاها .

وهذا البحثُ اجتهاديٌّ وتقديريّ ، يُعنى بتقدير وتصوّر الباحث لمستوى حاجة الكلام العربيّ للمحسّنات البديعيّة ، وأيّها يكون الكلامُ العربيّ بأنواعه أشدَّ حاجة إليه مِن الآخر .

أهمية البحث :

إنّ غاية ما يرام مِن هذه الدراسة ، أنْ تَثبـُتَ في ذهن الكاتب والقارئ العربيّ حقيقةٌ ، يعلم

مِن خلالها أنه لا بدّ مِن توافر شيءٍ مِن المحسّنات البديعيّة في أيّ نصٍّ عربيّ حتى يرتقيَ إلى أوّل مراتب الجَودة ، وأنّ أبّهة النصّ العربيّ تأبى ما دون ذلك .

الأسئلة التي يجيب عنها البحث في مضمونه :

1ـ ما مدى التفاوت الجماليّ بين هذه الأساليب .

2ـ هل تختلف الحاجة وتختلف الأنواع البديعيّة اللازمة للنصّ والمحسنةُ له باختلاف نوعيّة النصوص ؟

3ـ ما هو السرّ في اشتهار بعضها أكثر مِن البعض الآخر ، وتقديمِ بعضها على بعضٍ في الترتيب عند أهل البلاغة .

4ـ ما هو الحدُّ الأدنى الذي ينبغي توافره مِن الأساليب البديعيّة ـ حسب رأي الباحث ـ حتى يتميّز النصّ ؟

منهج البحث :

هو المنهج التحليليّ الاستقرائيّ ، إذ يتمّ الحُكم على تفوّق بعض الأساليب على بعض ـ مِن حيث الحاجةُ إليها ، أو مِن حيث معرفةُ أسبابِ أولويّة ذكرها عند البلاغيين ـ مِن خلال النظر في كتب البلاغة ، واستقراء وتتبّع بعض النصوص العربيّة المعتَمَدة للحُكم على مستوى جَودة الكلام ، بجميع أنواعها مِن منظوم ومنثور ، وأوّلها كتاب الله ﷻ .

أدوات البحث :

المراجع العربيّة ، مِن مؤلَّفات بلاغيّة ولغويّة ، وفي مقدمة المراجع : القرآن الكريم .

كيفيّة تحليل النتائج :

ستكون بالمقارنة في استعمالات بعض المحسّنات البديعيّة و وجودِها في نصوصٍ عربيةٍ مِن حيث الكثرة ، ومِن حيث نصُّ العلماء عليها ، وكذلك مِن حيث تقديمُ بعضِ هذه الأساليب على بعض ـ مِن حيث الذكر ـ في كتب البلاغة ، مِن خلال ذكر أمثلة مختصرة على ذلك .

(الدراسة)

حدّ البديع :

كما ذكِر في المقدّمة فإنّ حاجة الكلام تتفاوت لعموم المحسّنات البلاغية بأقسامها ، أعني : بأقسام البلاغة الثلاثة ، إلا أنّ الحديث عن التحسين والتزيين ملازمٌ لذكر علم البديع ، إذ إنّ الحدّ الذي وضع له مِن قِبل أصحاب البيان وأرباب المعاني وشيوخ البديع إنما كان لإفادة هذا المعنى .

وإذا ما أدركنا أنّ التقسيم الثلاثيّ لعلم البلاغة جاء متأخراً ، فإنّ تعريف قسم البديع لا يمكن أنْ يؤخذ إلا مِن الكتب المؤلَّفة في أو بعد زمن التقسيم ، فكيف به إذا أخِذ مِن المقسِّم نفسه ، فلا ريب أنه سيكون أوضحَ بياناً ، وأحسنَ عبارةً ، وأشدَّ احتباكاً ، لذلك كان كتاب (الإيضاح) لصاحبه (الخطيب القزويني ت739هـ) خيرَ هذه الكتب وأولاها بالرجوع إليه في تعريف علم البديع ، بل في عموم التعريفات البلاغيّة ، لماذا ؟ : أما سبب جَودة تعريفاته الخاصة بالبديع وأساليبه فمردُّه إلى أنه أوّل مَن أفرد البديع ـ في كتابه ـ كقسم مستقلٍّ يكافئ سابقيه ، أعني : المعاني والبيان ، وبادئُ الشيء ومبدعُه أعرفُ به ، وأما جَودة تعريفاته البلاغيّة العامّة فتُردّ ـ كما ظهر لي ـ إلى أنه جاء في وقتٍ متأخر عن مؤسّسي علم البلاغة ، فكانت تعريفاته خلاصةً لتعريفاتهم ، حيث اطّلع عليها وعلى مقاصد أصحابها بها ، ثم أخذ ما راق له منها وصاغه بأسلوبه ، وهذا يظهر في جُلّ تعريفاته الواردة في كتابيه (التلخيص ـ الإيضاح) ، ولقد تميّزت تعريفاته بتوسّع المعنى دون اللفظ ، أيْ : ما يعرف بالإيجاز .

عرّف الخطيبُ القزوينيُّ علمَ البديع بقوله : " وهو علمٌ يُعرَف به وجوهُ تحسين الكلام ، بعد رعاية المطابقة ، و وضوح الدلالة " ، فقد لخّص علم البديع بـ(تحسين الكلام) ، ولخّص علم المعاني بـ(رعاية المطابقة) كما لخّص البيان بـ(وضوح الدلالة) ، ومِن هنا جاء التحسين ملازماً للبديع مع أنّ أشكال علم البيان وفنونه وطرائِقه ليست إلا محسناتٍ وحُلىً تنتظم بها عُقود الكلام .

تقسيم المحسنات مِن حيث ذكرُها في كتب البلاغة :

كلّما اتسع اطلاعُ الدارس على كتب البلاغة التي ضمّنها أصحابُها علمَ البديع ، واهتمامُه بالتعرّف على المزيد مِن أساليبها ، اتّضحت له صورُ توزيعِها مِن حيث ذكرُها في كتب البلاغة ، وأهمّيّتُها ، ومِن حيث ترتيبُها كذلك ، ونحوُ ذلك مِن التقسيمات ، وإنّ هذا الباب مشرع لكلّ باحث ، فقد يزيد في فئات تقسيم علم البديع كما يراه ، ولقد انتهى بي البحث في محسنات البديع إلى تقسيمها مِن حيث ذكرُها إلى :

1. ما لم يخلُ منه كتابٌ مِن كتب البلاغة المعتَمدة ، كالطباق والمقابلة والجناس والتورية ، وغيرها.

2. ما ذكر في بعض الكتب وأسقط في البقيّة ، كالترديد والتقسيم والإرداف ، وغيرها .

3. ما أغفله أكثر البلاغيين ، فلم يُذكر إلا بقلّة ، كالاحتباك والتتكيت ، مثلاً .

ولا يمكن القول بأنّ ما كثُـر ذكرُه هو الأهمَّ والأكثرَ طلباً له النصّ ، وإنما نقول : إنّ كلّ فنّ وأسلوبٍ بديعيّ هو الأهمّ إنْ طلبه النصّ ، وتمسّك به المعنى المراد ، وافتقرت إليه العبارة ، أكـثُـرَ ذكرُه في كتب البلاغة أم قلّ ، فمثلاً عندما يُقصَد في النصّ إقامة الحجّة التي تقطع أطماع المنكرين لأمرٍ ما ، فلا اعتبار حينئذٍ لعدم ذكر أسلوب المذهب الكلاميّ في بعض الكتب ، بل لا اعتبار لإنكار مَن أنكر وجودَه مثلاً في كتاب الله ﷻ ـ على زعم كونه ضرباً مِن التكلف ـ كابن المعتز ، مع اعتقادي بأنّ ما أنكره ابنُ المعتز مِن المذهب الكلامي يختلف عن المذهب الكلاميّ المتعارفِ عليه في كتب البلاغة ، أعني : الأسلوبَ الذي يقيم الحجّة ويفصِل الكلام ، ويقطع بالحُكم ، والذي لا يمكن إنكارُ وجوده في القرآن الكريم .

وأيضاً عندما يرمي المتكلم في كلامه إلى شدّ الأسماع إلى إيقاع ألفاظه دون الالتفات إلى لطف معانيها وتراحُمِها فيما بينها مِن خلال السجع ، فلن يكون محسناً وقتها ، ولا اعتبار حينئذٍ إلى اتفاق أهل البلاغة على عدّه مِن أحسن المحسنات الكلامية ـ لأنه حينئذٍ قد فقد الضوابط التي أوجبوها لاعتباره محسّناً ـ بل عندها ستلقى عليه كلّ صفات الذمّ التي تخرجه عن محيط الجَودة ، بل وعن استحقاقِ سماعه .

ـ يمكن القول هنا : أنّ مِن المحسنات ما يكاد لا يخلو منه نصٌّ أدبيٌّ ـ متوسط الطول ـ نثرياً كان أو شعرياً ، ولهذا لم يكن ابتداءُ أكثر البلاغيين بالطباق والمقابلة والجناس في كتبهم إلا لإدراكهم حاجة النصوص إليها دون سببٍ أو ظرفٍ محدّدٍ لذكرها ، وإنما لمجرّد التحسين والتزيين ، خلافاً للمذهب الكلاميّ الذي لا يكون إلا في معرض إقامة الحجّة ، والتوريةِ التي لا تكون إلا لدفعِ ضرر أو بغيةِ التنذّر واللغز والإيهام في الكلام ، أو التجريدِ الذي مِن خلاله يجنّب المتكلم نفسه اللومَ إنْ غالى في مدح نفسه مجرداً منها شخصاً آخر أو نفساً أخرى مثلاً ، والمشاكلةِ التي قد لا تذكر إلا للفت انتباه المخاطب إلى شيءٍ ما ، وغير ذلك مِن الفنون التي لا تذكر عادةً إلا لمقاصدَ معيّنةٍ .

فكثرةُ ذكر الطباق والجناس ـ مثلاً ـ وابتداءُ البلاغيين الحديثَ بهما في أبواب البديع ، ما كان سدىً أو بُطلاً أو عبثاً ، وإنما لعلمهم بحاجة النصّ إليها أكثر مِن حاجته لغيرها ، إذ تكاد لا تخلو كلمة مِن وجود مضادٍّ لها أو مقابل حقيقيّ أو تقديريّ ، هذا في الطباق ، أما في الجناس فإنّ تفوّق اللغة العربية إنما كان لأسبابٍ : أهمّها أنّ الجذر الواحد يُشتق منه ما شاء الله مِن الكلمات المتحدةِ بحروفها اتحاداً كاملاً أو جزئياً ، المتوافقةِ بهيئاتها اتفاقاً كليّاً أو جزئيّاً ، ومع ذلك تأتي بمعانٍ مختلفةٍ ، ومدلولاتٍ شتى ، وأيّ كلام أو نصّ إنما هو وعاء للألفاظ .

إذن ـ باستثناء الابتداء بالطباق والجناس في أكثر الكتب ـ فإنّ أكثر المحسّنات الواردة في كتب البلاغة لم يُبْنَ ذكرُها وترتيبُها على مستوى الحاجة إليها ، وإنما على مستوى جَودتها في الكلام وقوة تأثيرها فيه وقوة تأثير الكلام الذي يتضمنها ، و مدى سيطرتها على السمع والعقل ، وقوة الجذب فيها في أكثر الأحيان لا كُلِّها، فكثيراً ما يتقدم أسلوب التورية مثلاً الفنونَ الأخرى في الذكر ، لا لحاجة النصّ إليه ، وإنما لما له مِن قوة إيهام ، يجعل القارئ أو السامع يتّهم فهمَه ، حيث تلومه نفسه تارة لظنّه النقصَ في فهمه إذ لم يحظَ بفهم المعنى البعيد المراد ، وتعطيه العذر تارة أخرى لأنّ طبيعة العقل تسارع بجذب المعنى القريب إليه ، وأيضاً تأكيد المدح بما يشبه الذم ، فإنّ باطنه فيه الرحمة ، وظاهره مِن قِبَـله الهجاء ، وغير ذلك مِن الفنون التي يعلو وقعُها في النفوس على غيرها مِن الفنون والمحسنات البديعيّة .

فلم يراعَ ترتيبُ المحسنات بشكلٍ تامٍّ في الكتب ترتيباً موضّحَ القصد ، بيان ذلك : أنّ الأجدر عند تناول أساليب البديع وفنونه أنْ تذكر المحسناتُ بتقسيم يبيّن درجاتها ، سواء دراجاتِ الحاجة

إليها في النصّ ، أم درجاتِ الجودة فيها ، أي : أنْ تتسلسل المحسنات ـ في كتب البلاغة ـ وفقاً لاعتبارات الجَودة أو يكون تسلسلها مراعاةً لحاجة النصّ إليها ، ابتداءً بحُسن المطلع الذي يُعِزّ باقيَ النصّ أو يُذلّه ، مروراً بالطباق والجناس مثلاً ، مع اعتبار النصّ أكثرَ طلباً للجناس مِن الطباق ـ غالباً ـ لتعدّد المعاني في الجذر الواحد مِن الكلمة ، وانتهاءً بما لا يُذكر إلا للضرورة الطالبةِ له .

فالترتيب الذي راعى حاجة النصّ للأسلوب جاء في أكثر كتب البلاغة مقتصراً على الطباق والمقابلة والجناس مثلاً ، والسجع كذلك في بعض الأحيان لحاجة الخطب والرسائل والمقامات له ، ولو أنّ الترتيب جاء وفقاً للجَودة التي تأسر القلوب ، وتأخذ بالألباب والحواسّ ، لقُدِّم ـ مثلاً ـ عليها ردّ العجز على الصدر ، فإنّ له بريقاً لغوياً يكاد سنا برقه يذهب بالأبصار عند القراءة ، وبالأسماع عند الإصغاء ، فله صناعة بديعيّة تفوق الطباق ، إذ إنّ الطباق يُحسن إدراجَه في الكلام مَن قد لا يحسن فنّ التصدير ، ومثله بل وأشدُّ منه بريقاً فنّ التشريع الخاص بالشعر ، الذي لا يجرؤ على إحضاره إلا مَن ملك نواصيَ المعاني والألفاظ معاً بعد مُلك القوافي ، فيتصرّف بها كيف يشاء ، كما فعل محمد الحريريّ البصريّ ـ رحمه الله ـ فيما ذكره في مقاماته مِن بعض قوله :

يا خاطب الدنيا الدنيّة إنها   شرَك الردى ، وقرارة الأكدار

دارٌ متى ما أضحكت في يومها   أبكت غداً ، تبّاً لها مِن درا

وإذا أظلّ سحابها لم ينتفع   منه صدى بجَهامه الغرار

غاراتها لا تنقضي ، وأسيرها   لا يُفتدى بجلائل الأخطار

وكما نظم أبو عبد الله محمد بن جابر الضرير الأندلسيّ في غير بديعيته راجزاً :

يرنو بطرف فاتر مهما رنا   فهو المُنى ، لا أنتهي عن حُبّه

يهفو بغصن ناضر حلو الجنى   يشفي الضنا لا صبر لي عن قربه

لو كان يوماً زائري زال العنا   يحلو لنا في الحب أن نسمى به

أنزلته في ناظري لمّـا دنـــــا   قد سـرّنا إذ لم يحـُـل عن صــبّه

فأبيات الحريري غاية الروعة والعبقرية الشعرية ، ليس لإنشائه فيها فنّ التشريع الذي يعني " بناءَ الأبيات على قافيتين أو أكثر ، يصحّ لك الوقوف على أيها شئت ، مع بقاء صحة المعنى والوزن والتقفية " فحسب ، وإنما لما في صنعته الشعرية في هذه الأبيات مِن اقتدار على الأخذ بمجامع القلوب في قوله ، أمّا أبيات بن جابر الأندلسي فهي المحيّرة لأولي الألباب ، الفاتنة لأهل الأدب ، والمتحدثة بلسان أهل الغرام ، الدامغة لكلّ ما قيل في الغزل ، فخذ مِن قوافيه الأربع ـ الموزعة بين كامل الرجز ومجزوئه ومشطوره ومنهوكه ـ ما شئت ، ستجدك أمام ما يعجَز اللسان عن وصفه مِن حُسن السبك ، وميثاق الحبك ، ورفعة المعنى والمبنى .

الدراسة الاستقرائية :

إذا ذكِرت المحسّناتُ المعنوية بُدئت بالطباق ، وإذا ذكرت اللفظية منها بدئت بالجناس ، و ذلك عند أكثر البلاغيين ، هذا في كتب المتأخرين الذين اعتمدوا التقسيم البلاغيَّ الثلاثيَّ في كتبهم كالخطيب القزويني وكثير ممّن جاء بعده ، والأمر لم يختلف عند المتقدمين الذين لم يفرقوا بين الفنون والمحسّنات ، مِن حيث إدراجُها في العلوم الثلاثة (المعاني ، البيان ، البديع) ، كابن المعتز مثلاً مؤسّسِ علم البديع ، فقد بدأ كتابه ـ بعد ذكر الاستعارة ـ بالحديث عن التجنيس وأتبعه الحديثَ عن المطابقة والمقابلة، والظاهر في هذا الأمر ، أعني : تقليدَ المتأخرين للمتقدّمين في تسلسل بعض المحسّنات البديعية في كتبهم ، أنه لا يعدو تبعيّة الخلف للسلف ، دون النظر إلى الأكثر حاجة أو الأشدّ وقعاً في الكلام ، حتى إنّ البعض ممّن حرّروا كتبهم مِن هذا القيد في الترتيب لم يبتعدوا كثيراً عن هذا الترتيب ، كابن حجّة الحمويّ ، فعلى الرغم مِن كونه متأخراً في الزمن والمُعتـَقـَدُ فيه أنْ يحذو حذو سلفِه ، وعلى الرغم مِن صرفه نظرَه عن التقسيمات المعهودة كما ظهر في كتابه (خزانة الأدب) فإنه بدأ كتابه بالجناس ، وهذا يقطع بأنّ حاجة النصّ للجناس ألزمت ابن حجّة أنْ يبدأ به ، على الرغم مِن تحرّره ـ في كتابه ـ مِن ترتيب البلاغيين الذين سبقوه ، ويُظهر تحرّرَه واتخاذه سبيلاً منفرداً ومستقلاً عن أسلافه أنه جعل المقابلة التي تذكر عادة ملازمة للطباق بعد عدد مِن الأساليب التي لم يُعهد أنها ذكِرَت قبلها في كتب البلاغة ، وهي أساليب

(الاستطراد) و (الاستخدام) و (الهزل الذي يراد به الجد) ، إضافة إلى (الاستعارة) ، ولم يُتبِع المقابلة أو يقرنها بالطباق بل فرّق بينهما بأساليب ومحسّنات عديدة ، ثم ذكر الطباق في حشو الفنون البديعية ، دون أولويّة له على غيره .

حاجة النصّ الأدبيّ للمحسنات حسب تصوّر الباحث :

لا يمكن ـ برأيي ـ لقائلٍ أنْ يقول بتماثل الحاجة للمحسنات في الكلام ، كما لا يمكن للذائقة المودَعة في كوامن عربيّـتنا ، أنْ تقبل نصّاً منثوراً كان أو منظوماً خالياً منها ، لذلك كان لا بدّ مِن الاجتهاد في التصوّر الشموليّ لدرجات حاجة النصّ للمحسنات ، وقبل البدء يلزم تقسيم النصّ حسب تنوّعه إلى :

1. نصّ قرآني .

2. كلام منثور ، ويدخل فيه الحديث الشريف ، والخطب ، والرسائل ، والنصوص الأدبية .

3. كلام موزون .

النصّ القرآني :

نشأة علم البلاغة إنما كانت خدمة للقرآن الكريم ، لمعرفة أساليبه وفنونه ، وبيان شأوه البلاغيّ الذي لم يتعدّ أساليبَ العرب المحسّنةَ للكلام ومجازاتِهم وتشبيهاتِهم ، ونحوَ ذلك ممّا يضفي على الكلام تفوّقاً مِن المحسنات والفنون ، وعلى الرغم مِن ذلك فقد كان كتاباً لا يُجارى ، وقرآناً لا يُحاذى أو يعارض ، وكما أنّ القرآن الكريم ـ وهو أكمل كتاب وأتمّ بيان ـ تُبنى عليه القواعدُ اللغويّة ـ النحويّة منها والصرفيّة ـ باتفاق ، فكذلك لا بدّ أنْ يكون هو المرجعَ البلاغيَّ الأول ، وأن يكون المحدّدَ أيضاً لدرجات الأساليب البلاغية عموماً ، والبديعيّة خصوصاً لأنها مرتكز البحث .

ولا ريب أنّ ذكر كل فنٍّ بمكانه هو الأجمل كما سلف ذكره ، غير أنّ الكثرة أو القلّة ربما يكونا الفيصلَ في ذلك ، ومِن خلال دراسةٍ بديعيّة للثلث الأول مِن القرآن الكريم ، وتتبّعٍ وإحصاءٍ تقريبيٍّ لفنون البديع التي تضمّنها ذلك الثلث ، مع الاستعانة بما ذكره الإمام السيوطيّ منها في كتابه المسمى (قطف الأزهار في كشف الأسرار) ظهرت لي فوارقُ بين الفنون البديعيّة مِن حيث

الكثرة والقلّة في الذكر ، فما كثر ذكره منها اعتُبر وجوده ـ بنظر الباحث ـ الأكثرَ حاجة مِن غيره في النصّ القرآنيّ ، لا سيما عندما يكون فارق العدد كبيراً (والله أعلم) .

فوجود ما بُنيَ مِن الأساليب البديعيّة على التضادّ المعنوي وتغايره ، أعني : أسلوبي الطباق والمقابلة ـ مجتمعَين ـ في الثلث الأول كان الأوفر حظاً والأكثر عدداً ، إذ بلغت أساليبهما ما يقارب خمسة وأربعين موضعاً ، كثيرها مِن الطباق وقليلها مقابلة ، وهذه النسبة قد تشير إلى حاجة النصّ القرآني إلى هذا الأسلوب أكثر مِن حاجته لغيره ، ثم يليه في الحاجة إليه الجناس ، فقد عددتُ تسعة عشر موضع جناسٍ بأنواعه ومسمّياته المتعددة ، أما الاحتباك فقد كان في تسعة مواضع ، واللف والنشر والمشاكلة كلٌّ منهما في سبعة مواضع ، والتورية والمزاوجة والعكس والتجريد كلٌّ منها في ثلاثة مواضع ، أما باقي المحسنات الظاهرة فكانت بين الموضع والموضعين ، كردّ العجز على الصدر ، ونفي الشيء بإيجابه ، والمذهب الكلامي كلٌّ منها في موضعين ، أما المراجعة والمناقضة والاشتراك والتقسيم والترديد والترصيع فكلٌّ منها في موضع واحد .

فقد تبين من خلال الدرس القرآني في الثلث الأول منه أنّ أكثر الفنون البديعيّة ذكراً المطابقة والمقابلة والجناس ، فلزم القول : أن النصّ القرآنيّ كانت حاجته لها أكثر مِن حاجته لغيرها في عمومه ، أما في خصوص الأسباب والمناسبات والمقاصد ونحو ذلك فلا شك إنّ حاجته لتلك الأساليب التي تخدم تلك الأسباب والمناسبات والمقاصد لا تقلّ أهمية وحاجة لها .

وتفاوت النظم بين القرآن الكريم ومنثور الخلق ثابتٌ وواضحٌ ، مع أنّ القرآن لم يأتِ إلا بما عهده العرب مِن أساليب ، حتى إنه لم يقتصر على الأعلى منها ، فكما جاء بالتورية المرشحة ، وهي التورية العليا التي يذكر فيها ملائم المعنى القريب الغير مراد في قوله تعالى : (والسماءَ بنيناها بأيدٍ) جاء بالمبنيّة أيضاً ، وهي التورية الأقلّ رتبة والتي يذكر فيها ملائم المعنى البعيد المراد ، مما يقلل درجة الإيهام والتخييل والتورية عن المعنى المراد ، كقوله تعالى : ﴿ وإنْ نكثوا أيمانَهم مِن بَعدِ عَهْدِهم وطعنوا في دينكُم فقاتلوا أئمّة الكُفر إنّهم لا أيمان لهم لعلّهم ينتهونَ ﴾ /التوبة : 12/ على قراءة كسر الهمزة ، وعلى هذه القراءة ، أي : قراءة كسر الهمزة نقول : كما أنّ الآية تضمّنت الترشيح في لفظ (الكفر) الذي يلائم المعنى القريب وهو (الإيمان) ويزيد الإيهام ، فإنّ (العهد) يلائم المعنى البعيد المراد ويقرب المعنى ويقلل التخييل ، فضلاً عن أنّ المعنى البعيد المراد هنا سبق ما يوضحه وهو نكث العهد الذي يخالف فيلائم الأمانة لا الإيمان ، فما

جاء هذا ، أعني : الأقلّ درجة وهو التورية المبنيّة إلا قطعاً لأطماع المكذبين مِن العرب ، وإقامةً للحجة على المنكرين ، إذ نزل الكتاب المبين بكل أساليبهم التي عهدوها .

الكلام المنثور :

يقتضي الإنصاف عند تتبع النصّ المنثور لمعرفة حاجته إلى المحسنات البديعية أنْ لا يكون للنصوص المتتبَّعة توجّه أدبيٌّ مخصوصٌ ، فلا يُحكَم في هذا مِن خلال نصوص المقامات التي يغطّيها فنّ السجع فلا يكاد يظهر فيها غيره ، وتتميز بتساوي الألفاظ في العبارات ، ولا الحِكَمِ وكلامِ النسّاك التي تُبنى ـ غالباً ـ على أساليب المقابلة والجناس والترصيع والسجع والازدواج والتقسيم بأنواعه وأقسامه ، كقول القائل : (اثنان يذهبان ضياعاً : عقل بلا دين ومال بلا بذل) و (التصرف أثناء الغضب كالإبحار خلال العاصفة) و (القليل مع التدبير أبقى مِن كثير مع التبذير) و (ظاهر العتاب خير مِن باطن الحقد) و (لا تكن ليناً فتعصر ، ولا صلباً فتسكر) (ليس الفخر أنْ تقهر قوياً ، بل الفخر أنْ تنصف ضعيفاً) و (من جدّ وجد) و (من لـجّ ولـج) ومِن الحديث الشريف ، قول النبيّ ﷺ : ((ليس لك يا بن آدم مِن مالِك ، إلا ما أكلتَ فأفنيتَ ، أو لبست فأبليتَ ، أو تصدقت فأبقيتَ)) ونحو ذلك .

فمعرفة مستوى الحاجة إنما تدرَك مِن النصوص العربية ، التي تظهر مِن خلال الكتب المؤلفة في اللغة والأدب ، وهي لا تخلو أنْ تتضمن المقدّماتٍ ، أو شرحَ المسائل المعتمدَ على التنقـّل الأدبيّ في العبارة ، أو الخـُطبَ ، أو الرسائلَ ، أو المواعظَ ، أو الحِكمَ ، أو غيرَ ذلك ممّا قد يسهو عنه الفكر الآن .

وكلّ ما سبق ذكره نقلته إلينا الكتب ، وعرفناه مِن خلال نسج أصحابها لعباراتها ، ولنأخذ نصوصاً مختصرةً مِن نخبة الكتب في صياغة الأدب ، منها ـ مثلاً ـ كتاب (البيان والتبيين) لتحديد ما يحتاجه النصّ مِن الفنون البديعية ، وذلك باستعراضه استعراضاً شموليّاً عامّاً ، فبدا لي في كلام مؤلّفه ، الجاحظِ ، أبي عثمان عمرو بن بحر ، دون ما نقله عن غيره ، أنّه لا غنى للنصّ الأدبي عن السجع الحسَن والقليل ، الذي لا يكرهه الذوق ولا تمجّه الأذن ، فمثلاً يقول : "

وأنبأنا الله تعالى عن تعلّق فرعون بكل سبب ، واستراحته إلى كلّ شغب ، ونبّهنا بذلك على مذهب كلّ جاحد معاند ، وكلّ محتال مكايد " وغير ذلك كثيرٌ في مواضعَ كثيرة مِن الكتاب .

حتى إنّ عبد القاهر الجرجانيّ الذي عُرف عن وجهته اللغويّة والأدبيّة أنّه يرفض استجلاب السجع ويُخضع الألفاظ للمعاني ويُذلّلها لها ، ويُؤمن بأنّ الألفاظ خدم للمعاني ، وأنّ الإعجاز إنما مرجعه إلى تناسق الدلالات وتلاقي المعاني على الوجه الذي يقتضيه العقل ، لا إلى توالي الألفاظ في النطق ، ويمدح الجاحظ في عدوله عن توخي الأسجاع إلى غيرها مع استطاعته ذلك دون أدنى ملامة عليه ، لم يجد بدّاً وغنىً عن تضمين كلامه ما ليس بالقليل مِن الأسجاع التي تناسقت معانيها ، فمثلاً يقول في (دلائل الإعجاز) في ذمّ بعض أهل زمانه : " ثمّ إنا وإنْ كنا في زمان هو على ما هو عليه مِن إحالة الأمور عن جهاتها ، وتحويل الأشياء عن حالاتها ، ونقل النفوس عن طباعها ، وقلب الخلائق المحمودة إلى أضداها " ثم يقول : " حتى صار أعجز الناس رأياً عند الجميع ، من كانت له همّة في أن يستفيد علماً ، أو يزداد فهماً ، أو يكتسب فضلاً ، أو يجعلَ له ذلك شغلاً " وفي موطن آخر قبله في بيان فضل العلم يقول : " وبعد : " فإنا إذا تصفّحنا الفضائل لنعرف منازلها في الشرف ، ونبيّن مواقعها مِن العِظم ، ونعلمَ أيٌّ أحقُّ منها بالتقديم ، وأسبقُ في استيجاب التعظيم ، وجدنا العلم أولاها بذلك ، وأوّلَها هنالك ، إذ لا شرفَ إلا وهو السبيل إليه ، ولا خيرَ إلا وهو الدليل عليه ، ولا منقبة إلا وهو ذروتها وسنامها، ولا مفخرة إلا وبه صحتها وتمامها " وغير ذلك كثير .

كما لا غنى عن المطابقة والمقابلة بين المعاني ، كقول الجاحظ : " ولله ﷻ أنْ يمتحن عباده بما شاء مِن التخفيف والتثقيل ، ويبلو أخبارهم كيف أحبّ مِن المحبوب والمكروه "

وأيضاً فإنّ الترصيع الذي خلت منه بعض كتب البلاغة كان أكثر ذكراً حتى مِن الطباق والسجع ، بل إنّ ملازمته للسجع كان غالباً ، فأكثر كلام الجاحظ بني عليه ، مثلاً قوله : " و ذكر الله تبارك وتعالى جميل بلائه في تعليم البيان ، وعظيم نعمته في تقويم اللسان " وكثيرٌ مِن هذا القبيل ، وأيضاً كلام الجرجاني السابق ظهر فيه الترصيع بوضوح مع السجع .

ولنأخذ نصّاً عاماً في كلام الجاحظ : " ثم اعلم ـ أبقاك الله ـ أنَّ صاحب التشديق والتقعير والتعقيب مِن الخطباء والبلغاء ، مع سماحة التكلف ، وشُنعة التزيّد ، أعذرُ مِن عييّ يتكلف الخطابة

، ومن حصِر يتعرض لأهل الاعتياد والدربة ، ومدار اللائمة ومستقرّ المذمّة حيث رأيتَ بلاغة يخالطها التكلف ، وبياناً يمازجه التزيّد ، إلا أنَّ تعاطيَ الحَصِر المنقوص مقامَ الدرِبِ التامّ ، أقبحُ مِن تعاطي البليغ الخطيب ، ومِن تشادق الأعرابي الفُحّ ، وانتحالُ المعروف ببعض الغزارة في المعاني والألفاظ ، وفي التحبير والارتجال ، أنه البحر الذي لا يُنزَح ، والغَمر الذي لا يُسبَر ، أيسرُ من انتحال الحصِر المنخوب أنه في مِسلاخ التام الموفّر ، والجامع المحكّك "

يظهر اتكاؤه واعتماده على الترصيع والموازنة وتساوي العبارات عموماً .

أما فيما ينقله مِن الخطب ـ وأولاها باعتماده حَـكَـمَـاً في حاجة الخطبة لأساليب البديع ، خطبة الوداع للنبيّ ﷺ ، فإنّه يظهر فيها بناؤهـــا على الترصيع أيضـاً : (نحمده ونستعينه ، ونستغفره ونتوب إليه ، ونعوذ بالله مِن شرور أنفسنا ومِن سيئات أعمالنـا ، مَن يهد الله فلا مضل له ، ومَن يضلل فلا هادي له) (أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله) والتقسيم : (منها أربعة حرم : ثلاثة متواليات و واحد فرد : ذو القعدة وذو الحجّة والمحرم ، و رجب) (وإنّ ربا الجاهلية موضوع ، وإنّ أول رباً أبدأ به ربا عمي العباس بن عبد المطلب) (وإنّ دماء الجاهلية موضوعة ، وإنّ أول دم نبدأ به دم عامر بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب) والعكس (إنَّ لنسائكن عليكم حقاً ، ولكم عليهنّ حقاً) والطبـاق كما سبق : (هادي ـ مضل) (يهد ـ يضلل) ، والتكرار للجمل أو الترديد (أيها الناس) (ألا هل بلغت ؟ اللهم اشهد) .

ـ ولو أردنا أن نستعرض الهديَ النبويَّ في هذا ، فإننا سنجد أننا نبدأ يومنا ونختمه متنقلين بين الطباق والسجع في أدعيتنا ، نستفتح يومنا بقولنـــا : " أصبحنا وأصبح الملك لله ، والحمد لله ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له " فالسجع الرزين في العبارات واضح ، والطباق بين (وحده) (شريك) بيّن ، ولنستعرض بعض أدعية الصباح والمساء الواردة بقولنا : " الحمد لله الذي أحيانا بعد ما أماتنا وإليه النشور " طباق بين (أحيانا) و (أماتنا) وسجع واضح ، " ربّ أسألك خير ما في هذا اليوم وخير ما بعده ، وأعوذ بك من شر هذا اليوم وشرّ ما بعده " طباق بين (أسألك) و (أعوذ بك) وبين (خير) و (شر) ، مع وضوح السجع ، " اللهم بك أصبحنا وبك أمسينا " بين (أصبحنا) و (أمسينا) ، " اللهم إني أعوذ بك مِن الكفر والفقر ، وأعوذ بك مِن عذاب القبر " (آمين) سجع كأحسن ما يقال ، وإذا دخلنا المنزل نقول : " بسم الله ولجنا ، وبسم الله خرجنا " طباق وسجع أيضاً ، وإذا هبّت الريح قلنا : " اللهم إني أسألك خيرها ، وأعوذ بك مِن شرها " والكثير الكثير مِن

هذا ، لذلك لم يكن ذكرُ الطباق كمحسّن أساسٍ لا يُستغنى ولا يُسهى عنه في كتب البلاغة إلا لهذا ، وكذلك السجع .

موقع السجع من النصّ الأدبي العربيّ :

أما السجع الذي تمّ تناوله آنفاً كغيره دون تخصيص ، فلا بدّ مِن إفراده هنا لأحقيته بذلك ، حيث إنّه وما يشابهه مِن فواصل شعرية و روي شعري ـ بنظر الباحث ـ المحسّن الأول في النصوص ، إذ إنّ القرآن الكريم يُبنى مِن أوّله إلى آخره على الفواصل التي لا تدخل حقيقة في مسمى السجع ، وإنما تعادله لاختصاصها بكلام الله ﷻ فحسب ، فما يُسمى في الكلام سجعاً يُسمّى في الكتاب العزيز فاصلة ، فالجامع بينهما التقفية ، وأما كلام البشر ، فإما شعرٌ أو نثرٌ ، فالشعر أيضاً قائمٌ على التقفية المتحدة بين أبيات القصيدة أو المقطعة الواحدة ، ففي الكلام الموزون كانت التقفية قافية و روياً ، وفي غير الموزون سُمّيت سجعاً ، وأما المنثور من كلام البشر ، فقد ذكر آنفاً كم للسجع مِن وجودٍ فيه ، وإنّ نواصي النصوص الأدبية من رسائل وخطب ومقامات مثلاً تستند في كامل نظمها على السجع ، فإذا قيل : مَن أفصح العرب ؟ أجيبَ : قس بن ساعدة ، وإذا قيل : ما أفصح ما قال ؟ أجيب : خطبته الشهيرة : " أيها الناس اسمعوا و عوا ، مَن عاش مات ، ومَن مات فات ، وكلّ ما هو آتٍ آت ، ليل داج ، ونهارٌ ساج، وسماءٌ ذاتُ أبراج ، ونجوم تزهر ، وبحار تزخر ، وجبالٌ مرساة ، وأرض مدحاة ، وأنهارٌ مُجراة ، إنّ في السماء لخبرا ، وإن في الأرض لعبرا ، ما بال الناس يذهبون ولا يرجعون ؟! ، أرضوا فأقاموا ، أم تُركوا فناموا ؟! ... الخ " ، تكاد لا ترى سوى سجع وطباق .

يظهر مما سبق أنّ السجع ومسمياته وأشباهه الأظهرُ والأكثرُ حاجة له النصّ العربيّ دون منازع له من باقي المحسنات .

المنظوم :

أما المنظوم فإنّه قد يحتاج مِن المحسّنات البديعيّة إلى ما لا يطلبه المنثور ، أخصّ المحسّنات التي يختص بها دون النثر ، كالتشريع المذكور سابقاً ، والتشطير ، والتصريع ، ونحوهما مما يختص بالشعر ، وكذلك فإنّ اتحاد القوافي في آخر الأبيات يغني عن تضمينه الأسجاع مثلاً ،

وترى حاجة الشعر ـ بغية تحسينه وتجميله ـ إلى المذهب الكلامي وحسن التعليل وغيرها مِن المحسّنات التي لها ظروف وأحوال ومناسبات لا تختلف عن حاجة النثر إليها .

ولا يفوت القول أخيراً : بأنّ أوّل وأولى ما يحتاجه النصّ المنثور أو المنظوم هو فنّ حُسن الابتداء ، أو براعة المطلب كما يُسمى ، حيث يعتبر اللّبنة التي يُبنى عليها النصّ ، والركن الذي إذا صلح صلح النصّ ، وإذا فسد فسد النصّ .

مختصر الحد الأدنى حسب رأي الباحث :

لا يمكن ضبط حاجة النصّ العربي إلى الأساليب البديعية عدداً ، غير أنّ الكثرة والقلّة منها في النصّ قد يشير إلى مدى حاجته إلى ما ورد كثيراً مِن خلال الاستقراء ـ كالسجع والطباق مثلاً ـ أكثر مِن حاجته إلى ما ندر ذكره ، إلا ما كان له سببٌ يوجبه ومناسبة تستدعيه فحينئذٍ لا يُنظر إلى الكثرة والقلّة .

مقترح :

مِن خلال ما ذكِر آنفـاً يتضح أنّ ترتيبَ الفنون البديعيّة في كتب البلاغـة والاهتمامَ بهـا حسب أولويتها في الذكر لم يأتِ حسب الأجود صناعة في أيّ كتاب بلاغيّ ـ حسب اطلاعي ومعرفتي ـ كما لم يأت حسب الأكثر حاجة له إلا فيما يخصّ الطباق مثلاً والجناس في أكثر الكتب ، وبالتالي لا بدّ مِن مشروعين بلاغيين ، يلقى حِملهما على كواهل الباحثين ، أحدهما : تصنيف وترتيب المحسنات بقسميها المعنوي واللفظي في كتب وبحوث على حسب حاجة الكلام إليها ، والثاني : على حسب جَودتها مع مراعاة نوعية الكلام ، فلا بدّ مِن معرفة و وضع درَجاتٍ يُعرف بها ما يشبَّه بالسحر في نفثه في النفوس ، وما هو أقل مِن ذلك ، وما هو واسطة بينهما ، فحديث شيوخ البلاغة عن كثير مِن فنون البلاغة عموماً يشعرك أنْ لا تفاضلَ بينها ، وأنها كلّها بمستوى واحدٍ ودرجةٍ متكافئة متماثلة ، مع أنّ الأمر خلافُ ذلك (والله أعلم) .

التوصيات :

أنْ تتضاعف الجهود البلاغيّة في النظر في مسائل وأبواب البلاغة ، وأنْ تُقدَّم المادة بطريقة جديدة تتحرّر مِن التبعيّة المطلَقة ، فلا ضير أنْ تقدَّم أبحاثٌ في هذا المجال ، بتقسيمٍ جديدٍ يعتمد على معرفة درجة الحاجات البديعية بل البيانيّة عموماً في النص ، فمثلاً يُقسم علم البديع بناءً على أنواع الكلام الثلاثة ، أي : (القرآن الكريم ـ الكلام المنثور ـ الكلام المنظوم) ، فيكون منه قسم يُعنى بسرد الأساليب الأكثر جمالاً واحتياجاً لها الشعر، وآخر يعنى بالأساليب التي يطلبها النظم الأرفع في الخطب وتزيد قوة التأثير في المواعظ والحِكم ، وثالث تذكر فيه الأساليب التي تتجاذبها الرسائل باختلاف أنواعها ، و رابع في كلام العامة ونحو ذلك .

المصادر :

ـ القرآن الكريم .

1ـ ابن حجة الحموي ، أبو بكر ، تقيّ الدين (767هـ) ، خزانة الأدب وغاية الأرب .

2ـ الجاحظ ، أبو عثمان ، عمرو بن بحر (255هـ) ، البيان والتبيين ، مكتبة الجاحظ .

3ـ الخطيب القزويني ، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد (739هـ) ، الإيضاح في علوم البلاغة ، بيروت ، دار الكتب العلمية .

4ـ عبد القاهر الجرجاني ، أبو بكر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (474هـ) ، دلائل الإعجاز .

5ـ مسلم بن الحجاج ، أبو الحسن القشيري النيسابوري (261هـ) ، صحيح مسلم ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي .